

وهي القواعد التي تنظم سلوك الأفراد على نحو معين، وهذه القواعد على خلاف القواعد الامرية لا تمثل قيوداً على حرية الأفراد، إذ يجوز لهم الاتفاق على خلاف ما تقرره في تنظيم علاقاتهم في المجالات التي لا تمس فيها هذه العلاقات بمصلحة عامة، – القاعدة التي تجعل نفقات عقد البيع والتسجيل ، فهذه القواعد يجوز الاتفاق على خلاف الأحكام التي تقررها. مثلاً لا الاتفاق على الوفاء بالثمن في وقت لاحق لتسليم المبيع ، ويطلق بعض الفقه على القواعد التي يجوز الاتفاق على خلاف الأحكام التي تقررها القواعد النسبية بالمقابلة لاصطلاح القواعد المطلقة الذي افترحوه ولا يعني جواز الاتفاق على خلاف أحكام القواعد المكملة أن تحول إلى قواعد اختيارية موجهة للأفراد على سبيل النص، قواعد قانونية بمعنى الكلمة لها صفة الإلزام التي تميز قواعد القانون من قواعد وتكون جدوى القواعد القانونية المكملة في النواحي التالية: أو بما عليهم سوى الاتفاق على المسائل فمن